لزم تركبه وان خرجنا واحدهما لزم التسلسل لان الخارج يكون
اثر الذات فيحتاج الى جهة اخرى تقتضيه وهكذا الى غير النهاية
ويثبت بهذا الدليل كون وجود الواجب غير زائد على
ذاته وعدم جواز كونه مصدر الامور متكثرة ولا يتوجه عليه
النقض بكون النفس معالجة لامراضها من رذائل الاخلاق
لانها ليست بسيطة حقيقة قوله لاتصافه
بسلوب واضافات رده الشارح رحمه في بعض تصانيفه
بان السلوب والاضافات فرع على المسلوب والمضاف
اليه فالواجب تعالى ليس متصفا بشئ منها في مرتبة
صدور المعلول الاول وان كان متصفا بها بعد ما يصدر
عنه قوله فلانه ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه
الا الواحد واستدلوا عليه بانا نعلم بديهة ان العلة
ما لم يكن لها اختصاص بالمعلول لا يكون لها هذا الاختصاص
مع غيره لا يكون صدور ذلك المعلول عنه اولى من صدور
غيره ومن البين ان الشئ الواحد لا يكون مختصا بشئ
وبغيره لان اختصاصه باحدهما يستلزم عدم اختصاصه
بالآخر وهو ظ فلا اقتضاء آن المستند الى الذات الواحدة
من جميع الوجوه لزم كونه مختصا باحدهما وبالآخر من
جهة واحدة فيكون من حيث يقتضي ذلك لا غيره يقتضي

يقتضي غيره لا ذلك هف فلا بد من استنادهما الى جهتين
مختلفتين في الذات يكون من احدى الجهتين مقتضيا
لاحدهما دون غيره ومن الاخرى مقتضيا للآخر دون غيره
واما لو كان الصادر اولا واحدا فيختار ان الذات بذاته تختص
بهذا الامر الواحد ومرتبطة به فلا محذور قوله
وانت تعلم بان هذا ينافي ما لما اي انت تعلم ان كون
الصفات زائدة صادرة عنه يوينافي ~~ما لما اي انت~~
~~تعلم ان كون الصفات زائدة~~ الى القول بكونه تع فاعلا
موجبا لها اذ ايجادها بالاختيار غير متصور لاستلزامه
توقف الشئ على نفسه او التسلسل وذلك لان الافعال الاختيارية
تتوقف على العلم والقدرة والارادة على ما تقرر من كونها
مبادي لها قوله ان القاعدة وهي كونه تع فاعلا غير موجب
لا يشملها اي الصفات بل هي مختصة بما عدا الصفات
لو الادلة الدالة عليها لا تدل عليها على وجه يعم الصفات
ويشملها ولو سلم شمول تلك القاعدة لها ودلالة الادلة
عليها بحيث يشمل الصفات ايض فنقول ان للعقل
ان يخصص ما عدا كونه تعالى فاعلا بالاختيار بما عدا
الصفات اعني العالم كما يخصص الحكم بزيادة الوجود
والتشخص وسائر الصفات الكمالية على الماهيات